

آليات معالجة مشكلة التضخم بالجزائر

Mechanisms for addressing the inflation problem in Algeria

بن مسعود آدم¹ ، مراح ياسين²

¹ جامعة البليدة 2 لونيبي علي (الجزائر)، benmessaoudadem@gmail.com

² جامعة ابن خلدون تيارت (الجزائر)، yassinemerah300@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2023/09/25 تاريخ القبول: 2023/10/31 تاريخ النشر: 2023/11/05

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل مسألة التضخم في الاقتصاد الوطني وعمدت إلى تفسير الأسباب والدوافع التي ساهمت في تطور هذه الظاهرة بالجزائر بشكل ملفت للانتباه وحددت مختلف السياسات والوسائل المستخدمة في محاربة هذه الظاهرة التي يعتبر التحكم فيها ركيزة أساسية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي . توصلت الدراسة أن التوسع في الإصدار النقدي سواء المرتبط بالتمويل غير التقليدي أو إصدار أوراق نقدية بأحجام وبأشكال جديدة يعتبر من أسباب بروز ظاهرة التضخم خاصة لما لا يتساوى حجم المعروض النقدي مع حجم السلع والخدمات الموجودة في اقتصاد البلد لذا من الضروري إتباع سياسة نقدية واضحة يمكنها التقليل من حجم التضخم في الاقتصاد الوطني والعمل على الفصل بين صلاحيات البنك المركزي في مجال إدارة السياسة النقدية ووزارة المالية كسلطة تنفيذية تعمل على حل العجز الموازي الذي لا يجب أن يكون على حساب مهام وصلاحيات البنك المركزي

الكلمات المفتاحية: التضخم، السياسة النقدية الإصدار النقدي ، التمويل غير التقليدي.

Abstract:

This study rigorously examined inflation in Algeria's national economy, elucidating its causes and exploring policies aimed at combating this phenomenon. Effective control of inflation is fundamental for achieving economic stability, and this research analyzed the strategies employed in this endeavor.

The research identified that the expansion of monetary issuance, including non-traditional financing and introducing new sizes and forms of banknotes, contributes significantly to inflation. This phenomenon occurs when the money supply surpasses the value of goods and services in the country's economy. Hence, it is imperative to implement a transparent monetary policy to curb inflation. Additionally, a clear separation of powers between the Central Bank, responsible for monetary policy management, and the Ministry of Finance, which addresses fiscal deficits, is crucial. This division should not compromise the Central Bank's authority and responsibilities.

Keywords: Inflation, monetary policy, monetary issuance, unconventional financing..

✉ المؤلف المرسل .

المقدمة

إن التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها العالم على مر العصور أدت إلى تطورات جذرية في نظام القيم والتقاليد الاقتصادية. فمع التقدم التكنولوجي والاكتشافات العلمية المستمرة، ازداد الاقتصاد تعقيداً وتنوعاً، مما أسهم في تعقيد العوامل المؤثرة في الاقتصاد بما في ذلك ظاهرة التضخم. إن هذه الظاهرة المعقدة والمتعددة الأوجه لها تأثيرات واسعة النطاق على الحياة اليومية للأفراد والمجتمعات.

يعد التضخم مسألة حيوية تستحق التحليل العميق والمستفيض، حيث يتراوح تأثيره بين القطاعات المختلفة للمجتمع ويمتد إلى جميع الأنشطة الاقتصادية. يمثل التفاعل المعقد بين العوامل المختلفة في الاقتصاد تحدياً كبيراً للمحللين والمتخصصين، الذين يسعون جاهدين إلى فهم هذه الظاهرة ومواجهتها بأفضل السبل الممكنة. تعكف العديد من الدراسات والأبحاث الاقتصادية على استكشاف أسباب التضخم وتأثيراته على الاقتصاد الوطني والعالمي. يشكل التحدي الأكبر في هذا السياق هو العثور على سياسات فعالة للتصدي لظاهرة التضخم، ومنع تفاقمها، وحماية استقرار الأسعار وقوة العملة. يستند الباحثون إلى مجموعة متنوعة من النظريات والأساليب الاقتصادية لفحص هذه القضية المعقدة وتقديم الحلول المناسبة.

من هنا، تبرز أهمية هذا البحث، الذي يسعى إلى فهم أعمق لأسباب التضخم وتأثيراته المتداخلة على النشاط الاقتصادي والمجتمعات. سيسعى هذا البحث إلى تسليط الضوء على الأبعاد المختلفة لهذه الظاهرة، وتحليل التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية للتضخم في سياقات مختلفة. ومن خلال النظر في التاريخ ودراسة التجارب الدولية والمقارنة بين النظريات المختلفة، يهدف هذا البحث إلى تقديم رؤى جديدة ومفهومة حول كيفية التعامل مع هذه الظاهرة المعقدة والحد من تداولها. (ص 73-74)

و من خلال ما سبق و لدراسة هذا الموضوع تم بلورة اشكالية الدراسة في الرئيسي التالي:

ما مدى فعالية السياسات و الوسائل المستخدمة في مكافحة التضخم و تحقيق الاستقرار في مستويات

الأسعار؟

1- التضخم كظاهرة إقتصادية

من المتفق عليه بين خبراء المالية بصفة خاصة و خبراء الاقتصاد بصفة عامة أنه ليس لكلمة التضخم معنى واحد أو مفهوم محدد فبرغم من استعماله الواسع إلا أن الآراء متضاربة بشأن تحديد ماهيته، وهذا الاختلاف راجع إلى الزمن الذي حل فيه بالإضافة إلى اختلاف وجهات نظر المحللين و تفسيرهم لنظرية قيمة النقود على اعتبار أن العامل الكمي من أهم العوامل المستعملة في تفسير الظواهر التضخمية كل هذا يسمح لنا بالتطرق إلى مختلف التعاريف و أهم النظريات المفسرة لهذه الظاهرة.

1.1- تعريف التضخم

و التي تعني المبالغة *influre* لايني و المقصود بها *inflation* أصل إذا رجعنا الى التاريخ الاقتصادي، إلا أن الواقع الاقتصادي أثبت أن تعريف التضخم يحكمه ضوابط و أسس تتعد عندها المفاهيم الخاصة بالتضخم طبقا لتعدد و اختلاف هذه الضوابط و الأسس و تعدد وجهات نظر الاقتصاديين حيال هذه الضوابط و الأسس في تعريف و إظهار المقصود من التضخم و منبين هذه التعاريف ما يلي:

- الارتفاع المستمر والملموس في مستوى العام للأسعار. (الوزني خالد، 2003، ص249)
- كما عرف التضخم على أنه الانخفاض المستمر والمتواصل في القيمة الحقيقية لوحدة النقد. (وليد صافي، 2002، 197)

من خلال هذين التعريفين يتبين لنا أن التضخم يعبر عن الزيادة في كمية النقود المتداولة إلى تلك الدرجة التي تؤدي إلى حدوث انخفاض قيمتها، والذي ينعكس في صورة ارتفاع مستويات الأسعار المحلية مع ثبات مستويات الدخل، بحيث يؤدي التضخم إلى انخفاض القوة الشرائية لوحدة النقد. في حين اعتمدت البعض من الكتب في تعريفها لظاهرة التضخم على الأسباب المنشئة لهذا الأخير مع تفاوت التركيز على هذه الأسباب بين تعريف و آخر و من أمثلة ذلك:

- يعرف التضخم بأنه كل زيادة محسوسة في كمية النقود هو عبارة عن تضخم. (غازي حسين، 1985، ص 09)

- كما عرف التضخم أيضا بأنه الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار في دولة ما و الناجم عن فائض الطلب عما هو معروض من سلع و خدمات خلال فترة زمنية معينة. (عبد الرحمان و عريقات حلابي، 1999، ص 145)

و بالرغم من تعدد التعاريف التي تناولت ظاهرة التضخم يبقى التعريف الأفضل هو التعريف الذي يجمع بينها حيث يمكن القول بأن التضخم هو ظاهرة نقدية متمثلة في الارتفاع العام للأسعار، معبرا عنها بالنقود و ذلك نتيجة إصدار كمية من النقود تفوق الحاجة الحقيقية للاقتصاد ، أو زيادة الطلب الكلي أو انخفاض العرض الكلي و تكون النتيجة الأساسية لهذه الظاهرة انخفاض القدرة الشرائية للنقود و عجزها عن قيامها بوظائف أساسية حيث لا تصبح النقود مقياسا للقيم و مخزنا للثروة.

2.1- خصائص ظاهرة التضخم

تظهر خصائص التضخم فيما يلي:

1/التضخم ناتج من عدة عوامل اقتصادية، قد تكون متعارضة فيما بينها، فالتضخم ظاهرة معقدة و مركبة و متعددة الأبعاد في آن واحد.

2/التضخم ناتج عن اختلال العلاقات السعرية بين أسعار السلع و الخدمات من ناحية و بين أسعار عناصر الانتاج (الأرباح ، الأجور و التكاليف) من ناحية أخرى .

3/ انخفاض قيمة العملة مقابل أسعار السلع والخدمات، والذي يعبر عنه بانخفاض القوة الشرائية.

4/ أن قياس التضخم يتم بمعيار ما يسمى بالمستوى العام للأسعار والذي يعرف على أنه متوسط ترجيحي للأسعار مجموعة السلع والخدمات المستخدمة والمستهلكة في بلد واحد. (الوزني خالد، 2003، ص 250)

5/ أن التضخم يعبر عن الارتفاع الملموس في المستوى العام للأسعار، حيث يجب أن يكون الارتفاع في المستوى العام للأسعار واضحا و محسوسا في المجتمع، و أن يشمل الارتفاع فترة زمنية قصيرة ، حيث يعبر عن التضخم بأنه عملية ديناميكية قابلة للملاحظة خلال فترة طويلة نسبيا. (الشبول نايف، 1981، ص 06) و عليه فإن تعريف التضخم يعتمد على فكرتين أساسيتين (حشيش عادل، 1992، ص 32):

الفكرة الأولى: الزيادة في كمية النقود بالنسبة لكمية السلع، حيث تقوم هذه الفكرة في تحديد مفهوم التضخم من خلال المقارنة بين كمية النقود المتداولة مع كمية السلع و الخدمات المتوفرة في المجتمع حيث يؤدي اختلال التوازن بين كمية النقود المتداولة و كمية السلع الى التأثير في مستويات الأسعار، لأن الزيادة في كمية النقود المتداولة عن كمية السلع و الخدمات في الاقتصاد تؤدي إلى خلق فائض الطلب ناتج عن زيادة حجم الطلب الكلي على السلع و الخدمات عن الكمية المعروضة منها، مما يدفع الأسعار نحو الارتفاع، و يتحقق عكس ذلك عند زيادة كمية السلع و الخدمات في الاقتصاد بنسبة أكبر من الزيادة في كمية النقود المتداولة، مما يدفع الأسعار نحو الانخفاض . و في كلتي الحالتين يجب أن تكون الزيادة في كمية النقود أو كمية السلع و الخدمات في الاقتصاد كبيرة نسبيا تؤثر في مستويات الأسعار حيث أن الزيادة المحدودة في أي منها على الآخر قد لا يكون لها تأثير كبير على مستوى العام للأسعار ، وبذلك فإن التضخم يعبر عن الزيادة في كمية النقود في المجتمع بالنسبة لكمية الإنتاج حيث يعبر عن الزيادة في كمية النقود مع ثبات الكميات الإنتاج.

الفكرة الثانية: أن حدوث الارتفاع في المستوى العام للأسعار ما هو إلا تعبير عن الزيادة في كمية النقود بالنسبة لكمية الإنتاج ، و الذي يؤدي الى تزامم مقدار كبير من النقود على كمية محدودة من السلع و الخدمات ، حيث يؤدي التنافس فيما بين الوحدات النقدية للحصول على تلك الكمية من السلع الى رفع المستوى العام للأسعار، مع الأخذ بعين الاعتبار أن التضخم في الاقتصاد يجب أن يكون مفاجئا و سريعا، لأن وجود توقعات في المجتمع بحدوث سلسلة من الارتفاعات في مستويات الأسعار سوف تعطي الحكومات الوقت الكافي لاتخاذ الاجراءات الكفيلة بزيادة الإنتاج، بحيث يصاحب الزيادة في كمية النقد المتداول زيادة مماثلة في كمية السلع و الخدمات المنتجة في الاقتصاد.

3.1- التحليل الفكري لظاهرة التضخم

تختلف النظريات في تفسيرها لمصادر القوى التضخمية الدافعة الى الارتفاع المتواصل للأسعار، فنجد كل نظرية تركز على مصدر معين و تعتبره أساسيا في خلق هذه القوى التضخمية و للتعرف أكثر على المصادر المختلفة للتضخم سوف نتعرض إلى أهم النظريات المتنافسة في تفسيرها لظاهرة التضخم فيما يلي:

• النظرية الكمية للنقود

لقد لعبت النظرية الكمية للنقود دورا رئيسيا في تفسير تقلبات قيمة النقود و من تم تحديد هذه القيمة و ذلك كإحدى العوامل النقدية التي اعتمد عليها الفكر الكلاسيكي في تفسير هذه التغيرات و الآثار الناجمة عنها و تفسير الضغوط التضخمية و تحليلها.

حيث تقوم هذه النظرية على فكرة متمثلة في أن أي تغير في كمية النقود يؤدي حتما إلى تغير مستوى الأسعار و بنفس النسبة و في نفس الاتجاه حيث عبر على هذه النظرية بمعادلة من قبل الاقتصادي الأمريكي فييتشر كالتالي:

$$M.V = P.T \text{ حيث:}$$

M: كمية النقود المتداولة.

V: سرعة تداول النقود.

P: مستوى الأسعار.

T: حجم المبادلات.

على أن كمية النقود و تغيراتها هي العامل الفعال و الرئيسي المؤثر في تغيرات الأسعار و افتراض ثبات كل من حجم المبادلات و سرعة تداول النقود و بالتالي نصل إلى معادلة التالية:

$$M.V = P.T \rightarrow P = M \frac{V}{T} \rightarrow \Delta P = \left(\frac{V}{T}\right) \Delta M$$

و هذا ما يبين لنا ان كل تغير في كمية النقود ΔM تتغير معها الأسعار ΔP في نفس الاتجاه و بنفس النسبة. و من بين أهم الدعائم التي ركزت عليها هذه النظرية في تحليل ظاهرة التضخم ما يلي (غازي حسين، 1985، ص 32)

- 1- التغيرات الطارئة على الأسعار ترجع إلى التغيرات الحاصلة لكمية النقود و بنفس النسبة .
- 2- تتناسب كمية النقود تناسبا طرديا مع الأسعار أي إذا زادت الكمية النقدية المتداولة فان الأسعار السائدة سترتفع والعكس .
- 3- تتناسب الكمية عكسيا مع قيمة النقود التي تمثلها أي أنه إذا زادت الكمية النقدية المتداولة انخفضت القوة الشرائية للنقود التي تمثلها.
- 4- تتناسب الكمية النقدية تناسبا طرديا مع الطلب على السلع وعكسيا مع السلع .
- 5- تفترض هذه النظرية التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج.
- 6- تفترض هذه النظرية أن هناك ثلاث عوامل تؤثر في الأسعار وهي : كمية النقد , سرعة التداول النقدي وكمية المبادلات.

• النظرية النقدية الكينزية

لقد تعرضت النظرية النقدية الكمية للعديد من الانتقادات خاصة في جانب النظري و الفروض و الركائز التي تقوم عليها، كما أثبتت عدد من الدراسات الميدانية وجود خلل في معادلة التبادل. حيث وأخيرا ظهر جليا من خلال أزمة 1929 أن العلاقة المباشرة بين كمية النقود و مستوى الأسعار ليست كافية لمواجهة الأزمات و حل المشاكل الاقتصادية و على رأسها ظاهرة التضخم و ظهرت مدرسة جديدة تدعو الى دراسة طبيعة النشاط الاقتصادي من كل جوانبه و عدم المغالاة في دور النقود و السياسة النقدية في تحقيق التوازنات الكبرى و هي **المدرسة الكينزية**، و من رواجها جون مينار كينز ينطلق كينز في تحليله من الاقتصاد الكلي و يعتبر أن النظرية الكلاسيكية غير قابلة للتطبيق إلا عند وقوع الاقتصاد في مستوى التشغيل الكامل. غير أن مؤلفاته تزامنت مع الأزمة العالمية الكبرى و فترة ما بين الحربين، و هذا ما جعل اهتمامه يتجه الى ما يمكن أن يحصل في حالة وقوع الاقتصاد في مستوى التشغيل الجزئي (غير كامل)

حيث قام بإستخدام أدوات التحليل الجزئي في الطلب و العرض على المستوى الكلي أين يتحدد المستوى التوازني لمستوى التوظيف و الدخل القومي الحقيقي بالطلب الكلي الفعال أي عندما يتقاطع منحنى الطلب الكلي مع منحنى العرض الكلي حيث الطلب الكلي الفعال يعبر عن المستوى التوازني للإنفاق القومي. (صبحي تادرس، 1995، 292)

• المدرسة النقدية المعاصرة (مدرسة شيكاغو النقدية)

من بين رواد هذه النظرية ميلتون فريدمان ، حيث عموما ما ترى هذه النظرية بأن التضخم ظاهرة نقدية بحثة و أن مصدرها الرئيسي هو نمو كمية النقود بسرعة أكبر من نمو الإنتاج، حيث يبقى تحليل هذه النظرية لجانب الطلب على النقود بطريقة أكثر اتساعا من التحليل الكلاسيكي و التحليل الكينزي خاصة في النقاط التالية (بلجيبيلية سمية، 2010، ص 135)

- عدم الاعتراف بثبات سرعة تداول النقود.
- رفض الفرضية المتعلقة بثبات حجم الإنتاج في معادلة التبادل.
- اعتبار الطلب على النقود جزء من نظرية الثروة أو نظرية رأس المال.
- الثروة الكلية حسب فريدمان مكونة من العناصر التالية : النقود، الأصول المالية، الأصول الحقيقية كالعقارات و الاراضي ، و الراس المال البشري.
- السياسة التوسعية هي السبب الأساسي للتضخم.
- النمو الاقتصادي يتطلب زيادة بمعدلات نمو ثابتة في كمية النقود.

2- أنواع و أسباب التضخم و آثاره الاقتصادية و الاجتماعية

إن التضخم يُعدُّ ظاهرة اقتصادية تثير القلق وتشغل تفكير الاقتصاديين وصانعي السياسات حول العالم. إن فهم أنواعه، والعوامل التي تُسبِّبه، والآثار الاقتصادية والاجتماعية له يُعدُّ أمراً بالغ الأهمية للمجتمعات والاقتصادات الوطنية

1.2- أنواع التضخم

للتضخم أنواع عديدة مرتبطة بجملة من المتغيرات الاقتصادية، إلا أن هذه الأنواع غير منفصلة عن بعضها البعض، حيث تمتاز بالاشتراك في بعض الخصائص التي تجمع فيما بينها إذ نجد أن جميع أنواع التضخم تشترك في خاصية واحدة تتمثل في عجز النقود عن أداء وظائفها أداء كاملاً وعلى ضوء ما سبق نستعرض الأنواع المختلفة للتضخم بالاعتماد على بعض المعايير تظهر كالتالي:

يمكننا التمييز بين أنواع مختلفة من التضخم والتي تتمثل فيما يلي:

i. حسب درجة إشراف الدولة على الأسعار:

أ- **التضخم الظاهر**: يتسم هذا النوع من التضخم بارتفاع مستويات الأسعار بصورة مستمرة دون قيام الدولة بأي إجراءات لاعتراضها أو الحد منها، ووفقاً لهذا النوع من التضخم ترتفع الأسعار واستجابة لفائض الطلب، بمعنى أن إرتفاع الأسعار يتم بصورة تلقائية وبكل حرية، بهدف تحقيق التوازن مابين الطلب والعرض. بالإضافة إلى عدم تدخل من قبل الدولة، فإن هناك عوامل أخرى تقف وراء الارتفاعات المتوالية في المستوى العام للأسعار، وتساعد على تزايد حدة الضغوط التضخمية من أهمها الظروف الاقتصادية السائدة، وبشكل خاص ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي المحلي، إضافة إلى العوامل النفسية للأفراد.

ب- **التضخم المكبوت**: يشير هذا النوع إلى التضخم المستمر غير الواضح، نظراً لتدخل السلطات الحكومية في توجيه سير حركات الأسعار، من خلال إصدار التشريعات والضغوط الإدارية مما يحد من حركة العوامل الاقتصادية في العمل بحرية تامة، نظراً للقيود الحكومية المباشرة التي تضعها السلطات الإدارية والتي تحد من المستويات العليا للأسعار، بما يكفل عدم تجاوزها للحد الأقصى من ارتفاعها، وتهدف الدولة من خلال ذلك للحد من الارتفاعات المستمرة في مستويات الأسعار، إلا أن ذلك لا يعني القضاء على الظاهرة التضخمية وإنما محاولة التخفيف من حدتها، حيث أن عدم تدخل الدولة بأجهزتها المختصة في تحديد مستويات الأسعار سوف ينعكس في حدوث ارتفاعات متوالية وتصاعدية في المستوى العام للأسعار، وبما يزيد من حدة الضغوط التضخمية في الإقتصاد.

ii. حسب القطاع الذي يحدث فيه التضخم:

يفرق الإقتصادي كينز وفقاً لهذا المعيار بين نوعين من التضخم بحيث يستند إلى القطاع الذي يحدث فيه التضخم وهو يقسم التضخم كما يلي (أحمد حشيش، 2009، 252):

أ- **تضخم سلعي**: هو التضخم، الذي يحدث في السوق أو قطاع السلع الاستهلاكية، حيث يسهل هذا التضخم على منتجي السلع الاستهلاكية للحصول على أرباح عالية، وهو يعبر عن زيادة نفقة إنتاج سلع الإستثمار على الإدخار.

ب- **تضخم رأسمالي**: وهو التضخم الذي ينشأ في سوق أو قطاع في سوق أو قطاع سلع الإستثمار عندما يحقق المنتجون في صناعات سلع الإستثمار أرباحاً قدرية.

iii. حسب درجة التشغيل في الإقتصاد الوطني:

يشير كينز حسب هذا المعيار إلى نوعين من التضخم هما:

أ- **التضخم الحقيقي**: يطلق على الارتفاع في الأسعار الذي يحدث بعد وصول الإقتصاد إلى مرحلة التشغيل الكامل حيث لا يصاحبه الزيادة في الطلب الفعلي زيادة في الإنتاج الوطني وفي التشغيل أي زيادة في السلع والخدمات المتاحة للشراء، وذلك لانعدام مرونة عرض المنتجات، مما يسبب إرتفاع في مستوى الأسعار ، وهو يحمل في طياته ضرراً كبيراً لذوي الدخول الضعيفة والثابتة، ويعيد توزيع الدخل الوطني لصالح الطبقة ذات الدخل غير محدود إذ لا يصاحبه الزيادة في الأسعار أي زيادة في حجم التشغيل أو الناتج.

ب- **التضخم الغير حقيقي (شبه التضخم)**: يطلق كينز على الارتفاع في الأسعار الذي يحدث قبل الوصول إلى مرحلة التشغيل الكامل في الاقتصاد بالتضخم غير الحقيقي أو التضخم الجزئي، حيث ترتفع الأسعار مع زيادة الطلب الفعلي وزيادة حجم التشغيل، أي أن زيادة الطلب الفعلي تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات المتاحة للشراء مصحوبة بارتفاع، في مستوى الأسعار، وهذا الارتفاع في الأسعار ليس ضاراً ولذلك يطلق عليه أحياناً بالتضخم الجيد، كما يقصد به أنه النوع الذي يتحقق حين لا يقابل الزيادة في الطلب الكلي زيادة معادلة في الإنتاج، ولذلك فإن أثر ذلك ينعكس في ارتفاع المستوى العام للأسعار، على أن ذلك لا يمنع إرتفاع الأسعار حتى قبل الوصول إلى حالة التشغيل الكامل، وشبه التضخم لا يحمل في طياته ضرراً كبيراً حيث يعتبر الإرتفاع في مستوى الأسعار هو الثمن الذي يدفعه المجتمع إذا ما أراد مزيداً من الإنتاج والعمالة والتشغيل.

iv. حسب مصدر التضخم:

حسب هذا المعيار نجد نوعين من التضخم هما (جاسم عبد الله ، 1999، ص 300):

أ- **تضخم محلي**: هو الذي يحدث نتيجة عوامل داخلية تتصل بمجموعة من الإختلالات الهيكلية والوظيفية للاقتصاد الوطني والسياسات التي تتبعها الدولة لمواجهة تلك الإختلالات.

ب- **تضخم مستورد**: يعود سبب بروز هذا النوع من التضخم إلى الارتفاع الحاد والمستمر في الأسعار النهائية المستوردة من الخارج وهو يتميز بصعوبة السيطرة عليه، وتعتمد عليه أغلب الدول النامية نتيجة الإعتماد الكبير على السلع المستوردة سواء كانت إستهلاكية أو إنتاجية، من أجل تنفيذ برامجها التنموية والإجتماعية.

v. حسب حدة التضخم: يتضمن هذا المعيار ثلاثة أنواع للتضخم تتجلى فيما يلي:

أ- التضخم المفرط: ينشأ هذا النوع من التضخم نتيجة التوسع غير طبيعي في كمية النقود أو نتيجة للتغير المستقبلي في التوقعات والزيادة اللاحقة في عرض النقود، كما ينشأ بسبب النقص في كمية المعروض السلعي، وهذا نتيجة للظروف غير العادية التي قد يمر بها الإقتصاد الوطني.

ب- تضخم متقلب: يحدث هذا النوع عندما ترتفع الأسعار بمعدلات كبيرة لفترة زمنية معينة ثم تتدخل السلطات الحكومية والنقدية لتحديد هذا الارتفاع، ثم تعود الأسعار لترتفع من جديد بحرية وبمعدلات كبيرة لفترة أخرى وهكذا.

ج- تضخم معتدل (زاحف): يعرف هذا النوع من التضخم بأنه أقل الأنواع خطورة على الإقتصاد الوطني، لأنه يتسم بارتفاع الأسعار بمعدلات بطيئة.

2.2- المصادر والأسباب لظاهرة التضخم في الجزائر

الظاهرة التضخمية تعد من أكثر الموضوعات تعقيداً وأهمية في علم الاقتصاد، وهناك عدة مصادر وأسباب قد تؤدي إلى حدوث التضخم في أي اقتصاد. من المهم فهم هذه المصادر لاتخاذ السياسات الاقتصادية المناسبة للتصدي لهذه الظاهرة

• أسباب داخلية للظاهرة في الجزائر:

- توسع الانفاق الكلي في الجزائر.
- التوسع في الاستهلاك العام والخاص.
- توجيه الاستثمار الإجمالي لمشاريع غير إنتاجية.
- الزيادة في التكاليف الإنتاجية.
- التوسع النقدي الغير المراقب و العجز في الميزانية.

• أسباب خارجية للظاهرة في الجزائر:

- التضخم المستورد إلى الجزائر.
- تطور حجم المديونية الخارجية و اختلال ميزان المدفوعات.
- سعر الصرف و تخفيض العملة الوطنية.

3.2- الآثار الاقتصادية و الاجتماعية لظاهرة التضخم

تؤدي ظاهرة التضخم في الاقتصاد إلى بروز العديد من الآثار الاقتصادية و الاجتماعية التي تؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة على حجم النشاط الاقتصادي ، و بالتالي تؤثر على عملية التنمية الاقتصادية، و تنجم هذه الآثار نتيجة التغير في قيمة النقود أثناء تعرض الاقتصاد لموجات تضخمية حيث تتمثل أهم هذه الآثار فيما يلي :

أ. الآثار الاقتصادية للتضخم:

تتمثل الآثار الاقتصادية الناجمة عن التضخم كالاتي:

• فقدان النقود لوظيفتها كمخزن للقيم:

تؤدي الارتفاعات المستمرة في الأسعار إلى فقدان النقود لجزء من قوتها الشرائية مما ينعكس في إضعاف ثقة الأفراد بوحدة العملة الوطنية، وفقدانها لوظيفتها كمخزن للقيمة (الروبي نبيل، 1984، ص 337)، و الذي يؤدي إلى إضعاف الحافز على الادخار لدى الأفراد و زيادة ميل الاستهلاك في مقابل انخفاض ميل الادخار كما قد يتجه الأفراد إلى تحويل الأرصدة النقدية الزائدة عن حاجات الاستهلاك إلى ذهب أو عملات أجنبية ذات قيمة مستقرة أو استخدامها في اقتناء سلع معمرة، أو مضاربة في شراء الأراضي و العقارات الفاخرة، و ذلك بهدف الاستفادة من الارصدة النقدية التي بحوزتهم قبل انخفاض قوتها الشرائية بفعل تأثير التضخم، و بناء على ذلك فإن التضخم يعمل على زيادة معدلات الاستهلاك و الطلب الكلي و الذي يؤدي بدوره إلى تفاقم الضغوط التضخمية في الاقتصاد خاصة عند بلوغ الاقتصاد مرحلة التشغيل الكامل، حيث أن الزيادة في الطلب الكلي لا يقابلها زيادة مماثلة في العرض الحقيقي مما يؤدي إلى ارتفاع مستويات الأسعار.

• ب/اختلال ميزان المدفوعات:

يؤدي ارتفاع معدلات التضخم السنوية في الاقتصاد الوطني إلى التأثير سلبا على ميزان المدفوعات حيث يؤدي التضخم إلى ارتفاع أسعار السلع المنتجة محليا، الأمر الذي يقلل من القدرة التنافسية للمنتجات المحلية في الأسواق الدولية ، مما يؤدي إلى انخفاض في حجم صادراتها، ليس هذا فحسب بل إن الزيادة في أسعار السلع المنتجة محليا نتيجة التضخم يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع المستوردة و ذلك لانخفاض مستوى أسعارها مقارنة بأسعار السلع المماثلة المنتجة محليا (صلاح الجلال، 2006، ص 36)، بحيث ينجم عن الزيادة في حجم الواردات مع انخفاض حجم الصادرات إلى تحقيق عجز في الميزان التجاري و منه عجز في ميزان المدفوعات.

• توجيه الاستثمار في غير صالح الاقتصاد الوطني:

تستهدف عملية التنمية الاقتصادية توسيع الطاقات الانتاجية في كافة قطاعات الاقتصاد ، وذلك من خلال الاستخدام الأمثل للطاقات الانتاجية بهدف توفير مختلف السلع سواء كانت استهلاكية أو استثمارية، وعادة ما تضع الحكومة الخطط و البرامج الاقتصادية التي تستهدف توجيه الاستثمارات نحو تلك المجالات ، وذلك بغرض تحقيق زيادة في معدلات إنتاجية تلك الاستثمارات غير أن التضخم يقف دون تحقيق ذلك، حيث أن زيادة الطلب الكلي على السلع الاستهلاكية الضرورية يؤدي إلى ارتفاع أسعارها و بالتالي تحقيق أرباحا طائلة لذا يتجه أصحاب رؤوس الأموال للاستثمار في المشروعات الانتاجية التي تتمتع بالدوران السريع لرأس المال و التي تحقق أرباحا مرتفعة، مما يؤدي إلى انخفاض حجم الاستثمارات الموجهة نحو المشروعات التي تتسم ببطئ دوران رأس مال المستثمر مما يحدث خلا في توزيع الاستثمارات.

ب. الآثار الاجتماعية للتضخم:

تساهم الارتفاعات المتتالية في مستويات الأسعار المحلية في التأثير على مستوى معيشة الافراد في المجتمع من خلال ما يلي:

• إعادة توزيع الدخل و احتدام التمايز بين الطبقات:

تعد دخول أفراد المجتمع بمختلف شرائحه هي الأكثر تأثرا نتيجة الضغوط التضخمية في الاقتصاد حيث يؤدي الارتفاعات المتتالية في مستويات الأسعار إلى زيادة الدخل الحقيقية لفئة قليلة في المجتمع تمثل فئة المنتجين و أصحاب رؤوس الأموال، نظرا للأرباح الطائلة التي تحققها، و الناتجة عن الزيادة في الطلب على منتجاتها و التغيرات المستمرة في أسعارها. و في نفس الوقت تزداد معاناة الفئة الثانية ، و التي تتمثل غالبية أفراد المجتمع و تضم أصحاب الدخل الثابتة و أصحاب المعاشات التقاعدية ، و حملة السندات إلخ و غيرهم من الأفراد التي تقل دخولهم الحقيقية نتيجة ارتفاع معدلات التضخم. (سليمان مجدي، 2002، ص 107)

• تفشي الرشوة و الفساد الإداري:

تؤدي الارتفاعات في مستويات الأسعار المحلية إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود، وعجز نظام الأجور عن الزيادة بنفس نسبة الزيادة في مستوى العام للأسعار، مما يتسبب في بروز العديد من الظواهر السلبية في المجتمع و منها تفشي ظاهرة الرشوة. و عادة ما يلجأ بعض أصحاب الدخل الثابتة إلى هذه الوسيلة لمواجهة الانخفاض في مستويات دخولهم الحقيقية، وذلك بهدف تعويض الانخفاض في مستويات دخولهم النقدية، و يتم ذلك من خلال إنجاز بعض الأعمال و تقديم الخدمات المشروعة نظير مقابل مادي ، أو القيام ببعض التصرفات و تقديم خدمات غير مشروعة نظير الحصول على مقابل مادي.

أما من أهم اثار ظاهرة التضخم على المجتمع الجزائري يمكن ذكرها في النقاط التالية:

-التفاوت الكبير في إعادة توزيع الدخل ما بين فئات المجتمع.

-ظهور بشكل واضح فرق تمايزي بين الطبقات الاجتماعية الجزائرية.

-هجرة الأدمغة الجزائرية إلى الخارج لعدم مواكبة الأجور لمتطلبات العيش.

-تفشي ظواهر البيروقراطية و الرشوة في الإدارات.

-اتساع نمط الاستهلاك التفاخري لطبقة المقاولين المزيغيين.

3- الاجراءات الضرورية للحد من ظاهرة التضخم

نظرا للخطورة التي تمثلها ظاهرة التضخم على اقتصاديات البلدان سواءا كانت متقدمة أو متخلفة، و الآثار الاقتصادية و الاجتماعية التي تصاحب هذه الظاهرة في الاقتصاد، فكان من الضروري وضع و تنفيذ مجموعة من السياسات النقدية و المالية و غيرها من الاجراءات التي تكفل الحد من الارتفاعات المتتالية في مستويات الأسعار المحلية، و التخفيف من حدة الآثار الاقتصادية و الاجتماعية التي تولدها الضغوط التضخمية.

1.3- السياسة النقدية

تباشر السياسة النقدية تأثيرها في مكافحة الضغوط التضخمية ، و الحد من آثارها و العمل على تحقيق استقرار نسبي في مستويات الأسعار المحلية من خلال مجموعة من الوسائل المرتبطة أساسا بإدارة و عرض و استخدام النقود في الاقتصاد القومي. و تتضمن السياسة النقدية العديد من الاجراءات و الوسائل حيث تقسم وسائل السياسة النقدية إلى وسائل كمية و أخرى نوعية نوضحها فيما يلي:

أ. وسائل السياسة النقدية الكمية:

• سعر إعادة الخصم:

يعرف سعر إعادة الخصم بأنه سعر فائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية، حيث تلجأ البنوك التجارية إلى الاقتراض من البنك المركزي بهدف زيادة قدرتها على منح الائتمان أو تقديم ما لديها من أوراق تجارية بهدف خصمها لدى البنك المركزي و حصولها على سيولة نقدية اللازمة التي تمكنها من زيادة حجم الائتمان المقدم لعملائها، و عادة ما يكون سعر إعادة الخصم أقل من السعر الفائدة السائد في السوق أو قد يكون قريبا منه و يتحدد سعر إعادة الخصم وفقا للظروف الاقتصادية السائدة و التي ترجع إلى رغبة البنك المركزي في زيادة مقدرة البنك التجاري على خلق الائتمان أو الحد منها . وتتضح فعالية سياسة سعر إعادة الخصم من خلال التأثير على رفع سعر إعادة الخصم أو تخفيضه بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي، ففي حالات التضخم الناتج عن الإفراط في الطلب على السلع و الخدمات ، نتيجة زيادة كمية وسائل الدفع في الاقتصاد بصورة تزيد عن المستوى الطبيعي ، مما يجعل من تدخل البنك المركزي أمرا ضروريا و ذلك من خلال رفع سعر إعادة الخصم و الذي يؤدي بدوره إلى ارتفاع تكاليف الحصول على السيولة النقدية الإضافية اللازمة لزيادة القدرة الائتمانية للبنوك التجارية ، مما يؤدي الى التقليل من مقدرة البنوك على خلق الائتمان مما يساهم في تخفيض الطلب الكلي على السلع و الخدمات و من تم التقليل من الضغوط التضخمية (سعيد هتهات، 2006، ص 73).

• عمليات السوق المفتوحة:

يقصد بسياسة السوق المفتوحة قيام البنك المركزي بعمليات بيع و شراء الأوراق المالية و التجارية في الأسواق المالية، و ذلك بهدف التأثير على كمية النقود المتداولة و التأثير في مقدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان و تلعب البنوك التجارية دورا أساسيا في تأثيرها على حجم النشاط في الاقتصاد الوطني من خلال الائتمان الذي تقدمه للأفراد و مؤسسات الأعمال و المشروعات الاستثمارية، غير أن حجم الائتمان الذي تقدمه البنوك التجارية يخضع لرقابة البنك المركزي، و التي لا تسمح بأن يزيد حجم الائتمان عن المستوى الطبيعي الذي يحقق الاستقرار الاقتصادي.

و تتوقف فعالية هذه السياسة على مدى تأثير البنك المركزي في حجم الاحتياطات النقدية للبنوك التجارية، و بالتالي التأثير في حجم وسائل الدفع المتاحة في الاقتصاد، حيث يلجأ البنك المركزي إلى استخدام هذه الوسيلة لمعالجة حالات التضخم التي يعاني منها الاقتصاد ففي حالة التضخم نتيجة زيادة حجم وسائل الدفع و زيادة

الاحتياطات النقدية التي بحوزة البنوك التجارية و التي تمكنها من زيادة خلق الائتمان يقوم البنك المركزي ببيع الأوراق المالية و التجارية التي بحوزته و ذلك بهدف تخفيض احتياطات البنوك التجارية التي تؤدي بدورها إلى الحد من مقدرة هذه الأخيرة من خلق الائتمان.

• سياسة نسبة الاحتياط القانوني :

تعتبر نسبة الاحتياط النقدي القانوني تلك النسبة من الودائع التي تحتفظ بها البنوك التجارية لدى البنك المركزي كاحتياطي قانوني قابل للتعديل بالزيادة أو النقصان حسب الظروف الاقتصادية السائدة. وتستخدم هذه الوسيلة بهدف الزيادة أو الحد من مقدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان و منح القروض لعملائها و ذلك برفع أو خفض نسبة الاحتياط القانوني ، وتلجأ البنوك المركزية لاستخدام هذه الوسيلة لمكافحة الضغوط التضخمية من خلال تخفيض كمية النقود المتداولة حيث تعتمد البنوك إلى رفع نسبة الاحتياط القانوني على الودائع لدى البنوك التجارية و ذلك بهدف تخفيض مقدرة البنوك على خلق الائتمان و تخفيض حجم وسائل الدفع حيث تؤدي زيادة نسبة الاحتياطي القانوني الى انخفاض نسبة الودائع التي تستخدمها البنوك ومن تم تخفيض خلق الائتمان بهدف الحد من تزايد الضغوط التضخمية.

• وسائل السياسة النقدية النوعية:

تتمثل وسائل السياسة النقدية النوعية في مجموعة من الوسائل النوعية أو الكيفية التي يستخدمها البنك المركزي بهدف تأثير على أوجه استخدام الائتمان، و تستخدم أدوات هذه السياسة جنبا إلى جنب مع وسائل السياسة الكمية و ذلك عند عدم تحقيق الوسيلة الأخيرة لهدفها في مكافحة الضغوط التضخمية وتتمثل أهم وسائل السياسة النقدية النوعية فيما يلي:

- الإقناع الأدبي:

يلجأ البنك المركزي إلى وسيلة الإقناع الأدبي بغرض توجيه أنشطة البنوك التجارية وفقا لأهداف التي يرغب البنك المركزي في تحقيقها، حيث أن زيادة حجم الائتمان عن مستواه الطبيعي، يجعل تدخل البنك المركزي أمرا ضروريا من خلال محاولة إقناعها بضرورة تخفيض حجم الائتمان، و عادة ما تلتزم البنوك التجارية بتعليمات البنك المركزي باعتباره بنك البنوك و كثيرا ما تلجأ إليه البنوك لتوفير احتياجاتها من السيولة النقدية.

- الحد الأقصى لسعر الفائدة على الودائع:

اعادة ما يلجأ البنك المركزي إلى استخدام هذه الوسيلة بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي ن و الحد من مقدرة البنوك التجارية على منح الائتمان، و التحكم في حجم السيولة في الاقتصاد و ذلك لأن قيام البنوك التجارية بمنح فوائد على الودائع الجارية ، و رفع أسعار الفائدة على الودائع الآجلة، و تقديم امتيازات أخرى كإمكانية السحب منها قبل انتهاء فترات آجالها، يساهم في زيادة الودائع لديها و ارتفاع أسعار الفائدة في السوق و بالتالي زيادة

أرباحها و زيادة مقدرتها على منح الائتمان، و لذلك يتدخل البنك المركزي بهدف التحكم في حجم السيولة في الاقتصاد من خلال وضع هذا أعلى لأسعار الفائدة على الودائع الجارية لا يمكن للبنوك التجارية تجاوزها. ضف إلى ذلك تحديد هامش الضمان، و الرقابة على شروط البيع بالتقسيط (الافراط على طلب السلع الاستهلاكية) و إحداث التوازن بين القطاعات.

2.3- السياسة المالية

و يقصد بالسياسة المالية سياسة الحكومة في تحديد مصادر مختلفة لإيرادات الدولة و تحديد الأهمية النسبية لكل من هذه المصادر هذا من جهة و من جهة أخرى تحديد الكيفية التي تستخدم بها هذه الإيرادات لتمويل الانفاق الحكومي بحيث تحقق الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية للدولة.

و تركز السياسة المالية في تحليلها للتضخم على فرضية أن ارتفاع الأسعار مرده الى زيادة الطلب الكلي على العرض الكلي و بالتالي فهي تعمل على تخفيض هذا الطلب بالتأثير على الاستهلاك الخاص ، الاستثمار المصاريف العامة و أهم وسائل السياسة المالية هي:

أ. الرقابة الضريبية:

تعد الرقابة الضريبية الأداة الأكثر فعالية في ضبط حركات التضخم ففي قصور الانفاق الخاص تقتضي هذه السياسة زيادة الانفاق العام بخفض معدلات الضريبة سواء على الأرباح لرفع معدلات الانفاق الاستثماري، أو على الاستهلاك لرفع معدلات الانفاق الاستهلاكي و أما بالنسبة للانفاق الخاص فيقتضي سحب جزء من القوة الشرائية و ذلك برفع معدلات الضريبة التصاعدية على الدخل و بالتالي التخفيض من حجم الطلب الكلي مما يدفع بالأسعار نحو الانخفاض .

وتتحدد السياسة الضريبية للحكومة بما يتفق و أهداف السياسة الاقتصادية العامة التي تعكس استراتيجية الحكومة أو فلسفتها الاقتصادية و الاجتماعية ، و تعتبر الجداول المختلفة للضريبة الدخل من الأدوات الهامة التي يمكن أن تلعب دورا مميزا في إعادة توزيع الدخل الوطني الحقيقي.

ب. الرقابة على الانفاق العام:

تباشر سياسة الميزانية تأثيرها في الرقابة على التضخم من خلال الانفاق الحكومي سواء الاستهلاكي أو الاستثماري، برفع معدلاته أو تخفيضها حسب الأحوال الاقتصادية السائدة، ونعني بالإنفاق العام في هذا الاطار الانفاق المباشر بحيث تنكسر هذه السياسة في إحداث فائض أو عجز في الميزانية، للتحكم في الموجات التضخمية على أنه يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار الأوضاع الخاصة لحركات النشاط الاقتصادي في البلدان النامية، من حيث ممارسة الحكومة لسياستها الانفاقية، وكذلك ما يحكمها من ضغوط و اتجاهات (سعيد هتهات، 2006، ص ص 73-74).

ففي حالة التضخم يجب التقليل من الانفاق الحكومي باستحداث فائض الميزانية ، يتوقف على حجم الفجوة التضخمية المراد القضاء عليها، أو بالتأثير على حجم الانفاق الاستهلاكي و الاستثماري و بما أن كبح الاستثمار يعني تخفيض الانتاج و الزيادة في مشكل البطالة ، يبقى الاستهلاك الخاص هو محور عمل السياسة المالية لسهولة التأثير فيه و تسييره بسهولة ، بحيث تقوم الحكومة بوقف الزيادة في الأجور ، و رفع معدلات الضرائب المباشرة و غير المباشرة ، رفع قيمة الاشتراكات الاجتماعية و يقابله خفض في الاعانات الاجتماعية و قروض الاستهلاك.

ج. سياسة القروض العامة(الدين العام):

تعد سياسة القروض العامة من أكثر أدوات السياسة المالية فعالية في علاج التضخم في البلدان المتقدمة التي تعاني من تفاقم حدة الضغوط التضخمية، و تقوم هذه السياسة على أساس تحويل القوة الشرائية الزائدة لدى الأفراد و وحدات القطاع الخاص إلى الحكومة بغرض إستخدامها في تمويل الانفاق العام . و تعتمد الحكومة في تحويلها للموارد المالية من الأفراد و وحدات القطاع الخاص الى خزينة الدولة عن طريق عقد القروض و طرح الأسهم و السندات للاكتتاب فيها من قبل الجمهور ، بحيث تؤدي هذه السياسة الى سحب جزء من القوة الشرائية لدى الأفراد و المؤسسات المالية الغير المصرفية و الذي ينعكس أثره في تخفيض حجم الطلب الكلي على السلع الاستهلاكية و الاستثمارية، وذلك بهدف خفض الزيادة في حجم الطلب الكلي على السلع و الخدمات و التي تفوق مقدرة العرض الحقيقي لجهاز الانتاج المحلي، وبما يعمل على تخفيض فائض الطلب بهدف إعادة التوازن الى الاقتصاد القومي و تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار . و على الرغم من أن إتباع هذه الوسيلة قد لا يؤدي إلى القضاء على فجوة فائض الطلب في الأجل القصير ، إلا أنها قد تتمكن من تحقيق ذلك في الأجل الطويل، و ذلك من خلال الزيادة في الانتاجية، خاصة عند توجيه تلك القروض لتشغيل الطاقات الانتاجية العاطلة ن ورفع مستوى التشغيل في الاقتصاد. (سعيد هتهات، 2006، ص 74).

د. سياسة الرقابة على الأجور:

تلعب نفقات الانتاج دورا هاما في تحديد مستويات الأسعار، و تتمثل الأجور العنصر الأكثر أهمية في التكاليف الانتاجية، حيث تؤدي الارتفاعات الغير المنتظمة و المتسارعة في معدلات الأجور إلى حدوث ارتفاعات متوالية في المستوى العام للأسعار، حيث تعتبر الارتفاعات بمثابة انعكاس للزيادة في معدلات الاجور و بصورة خاصة عند زيادة معدلات الاجور بنسبة تفوق الزيادة في المعدلات الانتاجية مما يزيد من الضغوط التضخمية.

ويتطلب تحقيق التوازن في الاقتصاد القومي الحفاظ على العلاقة ما بين الزيادة في معدلات الأجور و الزيادة في المعدلات الانتاجية وذلك لأن اختلال العلاقة بينهما يؤدي إلى تعرض الاقتصاد لحالات تضخمية نظرا لأن الزيادة في معدلات الأجور بنسبة تفوق الزيادة في الانتاجية تعبر عن ارتفاع مستويات دخول الأفراد و بالتالي ارتفاع حجم الطلب الكلي على السلع و الخدمات بنسبة تفوق مقدرة العرض الحقيقي، و لذلك فإن القضاء على

فائض الطلب يتطلب تخفيض حجم الطلب الكلي على السلع و الخدمات بما يتناسب مع مقدرة العرض الحقيقي و الذي يتطلب سياسات نقدية و مالية ملائمة التي تساهم في تخفيض حجم الطلب، وذلك بهدف امتصاص فائض القوة الشرائية الزائدة لدى الافراد و العمل على تحقيق التوازن في الاقتصاد و انخفاض مستوى العام للأسعار. وتجدر الإشارة الى أن تخفيض الاجور يجب أن يشمل جميع قطاعات الاقتصاد و ذلك لأن انخفاض الدخل النقدي لأفراد المجتمع سواء كانوا مستهلكين أو مستثمرين سيؤدي الى انخفاض حجم الانفاق الاستهلاكي في الاقتصاد كما تؤدي توقعات المستثمرين عن استمرار انخفاض مستويات الأجور الى خفض حجم استثماراتهم مستقبلا لتناسب مع حجم الطلب على منتجاتهم و بالتالي انخفاض حجم الناتج و العمالة الى مستوى توازني الذي يحقق الاستقرار في مستويات الأسعار.

هـ. سياسة الرقابة على الأسعار:

كما يمكن التأثير على التضخم خلال مراقبة الأسعار من قبل الحكومة من خلال التدخل المباشر في تثبيتها و محاولة ربطها بالأجور من اجل المحافظة على القوة الشرائية للطبقة العاملة كما يمكن في هذا الاطار استخدام أسلوب البطاقات التموينية في توزيع السلع النادرة، كما فعل العراق بعد فرض الحصار عليه. كذلك انتاج بعض السلع الضرورية على حساب السلع الكمالية هو اجراء مضاد للتضخم و يساعد على ابقاء الأسعار بعيدة على الارتفاع بسرعة و أيضا تخفيض القيود على الواردات يساعد في زيادة عرض السلع الأساسية و تخفيض الضغوط التضخمية و من الاجراءات التي تساعد على علاج التضخم رفع الإنتاجية بشكل عام و زيادة حجم الادخار الوطني.

رغم كل هذا إلا أن للسياسة المالية مشكلتين أساسيتين هما:

- تفنقر الى المرونة في التعامل مع الأوضاع الاقتصادية و كذا سرعة التأقلم الأفراد معها و مدى تقبلهم لها.
- أنها ذات فترات محدودة و تتفاوت نجعتها من وضعية اقتصادية الى أخرى، لذلك يرى الاقتصاديين ضرورة استخدام وسائل السياسة المالية جنبا الى جنب مع وسائل السياسة النقدية لمعالجة التضخم.

خاتمة

تعتبر مشكلة التضخم من بين المشاكل التي عانت منها الاقتصاديات المتقدمة و النامية، فهي تعر عن ارتفاع مستوى العام للأسعار، يترتب على عدم و جود استقرار في الأسعار تذبذب حجم الناتج المحلي الخام و ضالة تعبئة المدخرات المالية و سوء توزيع الدخل و الثروات. يمثل هدف استقرار الأسعار هدف كل سياسة نقدية تسعى لتحقيقه دون الأهداف الأخرى بإعتبار أن التضخم هو ظاهرة نقدية ناتجة عن الافراط في الاصدار النقدي الذي لا يصاحبه زيادة حقيقية في الانتاج مما ينعكس سلبا على الأسعار.

حيث لجأت معظم الدول النامية التي عانت و لازالت تعاني من ظاهرة التضخم إلى مؤسسات النقد الدولية لإجراء إصلاحات اقتصادية هيكلية للحد من ارتفاع الأسعار ، حيث شملت السياسة النقدية و المالية و ووسائل المختلفة حيزا معتبرا في برامج الإصلاح لإحتواء الظاهرة. ولقد توصلنا من خلال هذه المداخلة إلى مختلف النتائج التالية:

1/يعبر التضخم عن ظاهرة نقدية تتمثل في الارتفاع المستمر و التصاعدي لمستوى العام للأسعار الناتج عن فائض الطلب الزائد عن قدرة العرض خلال فترة زمنية معينة، حيث تباينت مفاهيم و تعاريف التضخم مما أدلى إلى اختلاف السياسات المعالجة له.

2/لا يمكن اعتبار التضخم ظاهرة نقدية بحتة كما هو الشأن في الاقتصاديات المتقدمة و انما هي ظاهرة اقتصادية هيكلية تفسر في شكل اختلال العرض و الطلب نتيجة لأسباب تتعلق بالهيكل الاقتصادي للدول النامية. 3/رغم تعدد و اختلاف الأسباب المؤدية للتضخم إلا أن آثاره تبقى وخيمة سواء على البناء الاقتصادي أو الاجتماعي مما يخلق بيئة غير مستقرة لتحقيق النمو الاقتصادي و خلق الثروة.

4/تقوم السياسة النقدية المضادة للتضخم على أساس تحقيق انكماش في الائتمان المصرفي ، بينما تحدد السياسة المالية في ذلك المصادر المختلفة للإيرادات العامة للدولة، مع الأهمية النسبية لكل هذه المصادر و يرى الاقتصاديون ضرورة استخدام وسائل السياستين جنبا الى جنب في تحقيق الأهداف المسطرة وقد يساعدهما في ذلك مدى صحة التوقعات بشأن الظاهرة التضخمية.

5/ يمثل الهدف النهائي و الأساسي لكل من السياسة النقدية و المالية في استقرار الأسعار دون الأهداف الأخرى فلا يمكن تحميل هذين السياستين أكثر من هدف واحد.

6/قصور السياسة المالية و النقدية عن علاج الاختلالات الخارجية الناجمة عن زيادة أسعار الواردات نظرا لحالة الجمود التي يعاني منها جهاز الانتاج المحلي خاصة في الجزائر و عجزه عن مقابلة الزيادة في حجم الطلب الكلي على السلع و الخدمات مما يترتب على الحكومات الى التوسع في حجم الواردات لمقابلة فجوة الطلب الكلي.

قائمة المراجع:

- أحمد محمد صلاح الجلال (2006): دور السياسات النقدية و المالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية(دراسة حالة الجمهورية اليمنية 1990-2003)، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستر، جامعة الجزائر .
- الروبي نبيل (1984): نظرية التضخم، ط2، مؤسسة الثقافة الجامعية، الاسكندرية
- الشبول نايف (1981) ، التضخم في الاقتصاد الأردني دراسة تحليلية أسبابه و قياسه و علاجه، رسالة ماجيستر غير منشورة جامعة عين الشمس.

- بلجيبالية سمية (2010): أثر التضخم على عوائد الأسهم دراسة تطبيقية لأسهم مجموعة الشركات المسعرة في برصة عمان (2010): مذكرة ضمن نيل شهادة الماجستير، جامعة منتوري قسنطينة.
- حشيش عادل (1992): أساسيات الاقتصاد النقدي و المصرفي، الدار الجامعية للطباعة و النشر، بيروت، 1992.
- سعيد هتهات (2006): دراسة اقتصادية و قياسية لظاهرة التضخم في الجزائر ، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة.
- سليمان مجدي (2002): علاج التضخم و الركود الاقتصادي في الاسلام، دار غريب للطباعة و النشر، القاهرة
- صبحي تادرس (1995): اقتصاديات النقود و البنوك، الاسكندرية ، مصر.
- غازي حسين (1985): التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر.
- عبد الرحمان اسماعيل، عريقات حلابي (1999): مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان.
- لوزني خالد، الرفاعي أحمد (2003): مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية و التطبيق، ط6، دار وائل للنشر، عمان
- وليد صافي، البكري أنس (2002): النقود و البنوك بين النظرية و التطبيق ، دار المستقبل للنشر و التوزيع، عمان.